

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على اتفاق الضمان بين جمهورية مصر العربية
وبنك الاستثمار الأوربي بمبلغ ٢٥ مليون وحدة
نقد أوربية للبنك المصري لتنمية الصادرات الموقع
في القاهرة ولوكسمبورج بتاريخ ١٣/١/١٩٨٩ ، ١٦/١/١٩٨٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق الضمان بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوربي
بمبلغ ٢٥ مليون وحدة نقد أوربية للبنك المصري لتنمية الصادرات الموقع في
القاهرة ولوكسمبورج بتاريخ ١٣/١/١٩٨٩ ، ١٦/١/١٩٨٩ وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ شوال سنة ١٤٠٩ (٤ يونية سنة ١٩٨٩) .

حسنى مبارك

وانق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢١ ذى القعدة

سنة ١٤٠٩ الموافق ٢٥ يونيه سنة ١٩٨٩

بنك الاستثمار الأوربي

البنك المصري لتنمية الصادرات

القرض الشامل

اتفاق ضمان بين جمهورية مصر العربية

و

بنك الاستثمار الأوربي

القاهرة ١٢ يناير ١٩٨٩

لوكسمبرج

أبرم هذا الاتفاق بين

جمهورية مصر العربية

يسمى فيما بعد بالضامن

ممثلة في وزارة التعاون الدولي

ويمثلها

السيد / عبد العزيز زهوي

طرف أول

وكيل أول الوزارة

و

بنك الاستثمار الأوربي

ومركزه الرئيسي ١٠٠ ش أديناور لوكسمبرج - كيرشبرج الدوقية

العظمى لللكسمبورج

ويمثلها

طرف ثان

ويسمى فيما بعد بـ البنك

المسند :

تطبيقاً للبروتوكول المالي الثالث والموقع في بروكسل في ٢٦ أكتوبر ١٩٨٧ والمسمى فيما بعد بالبروتوكول بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وجمهورية مصر العربية طلب الضامن من البنك أن يمنح ائتمان للبنك المصري لتنمية الصادرات والمبني فيما بعد بالمقترض لقرض الشامل لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الصناعة والسياحة .

بمقتضى عقد (يسمى فيما بعد عقد التمويل) والمؤرخ ١٩٨٨ بين البنك والمقترض فقد وافق البنك على منح ائتمان لصالح المقترض بقيمة ٢٥ مليون وحدة نقد أوروبية (وحدة النقد الأوروبية معرفة في الجدول ١) .
تكون التزامات البنك وفقاً لعقد التمويل مشروطة بالتنفيذ المسبق وتسليم الضامن ضمان تنفيذ المقترض لالتزاماته المالية طبقاً لعقد التمويل وتسليمه لشهادة سلامة الاجراءات .

بمقتضى المادة ١٧ من البروتوكول يقدم الضامن تعهدات معينة تتعلق بنظام الطرف الأجنبي المرتبط بالقروض المتاحة وفقاً لذلك .

بمقتضى المادة ١٥ من البروتوكول وافق الضامن على تأكيد ان البنك لن يتحمل أية رسوم قومية أو محلية أو مصروفات أميرية على الفائدة والعمولة واستهلاك القروض التي تتم طبقاً للبروتوكول .

خول السيد / عبد العزيز زهوى لتوقيع اتفاق الضمان بالنيابة عن الضامن (ملحق ١) وعلى ذلك فقد تم الاتفاق على ما يلي :

(مادة ١)

عقد التمويل

١/١ - يقر الضامن بعلمه التام بأحكام وشروط عقد التمويل الذي تسلم نسخة أصلية منه ، وترد المصطلحات المعرفة في عقد التمويل بنفس معانيها عند استخدامها في هذا الضمان .

(مادة ٢)

الضامن

١/٢ - لأغراض الاعتماد المقدم من البنك وفقا لعقد التمويل يضمّن « الضامن » بموجب هذه الاتفاقية دفع كافة المبالغ الأصلية والفوائد والعمولات والتعويضات والمصروفات والرسوم والأموال الأخرى (ويشار الى كل منها فيما بعد « المبلغ المضمون ») التي تستحق من وقت الآخر على المقرض بموجب عقد التمويل . وفي حالة تخلف المقرض عن دفع أى مبلغ مضمون يوافق البنك على أن يدفع المبلغ المتأخر للبنك عند طلبه بالعملة أو العملات وفى الحساب / أو الحسابات المحددة فى عقد التمويل .

٢/٢ - تعتبر التزامات الضامن فى هذه الاتفاقية التزامات مدين أصلى وليست مجرد التزامات كفالة . ولا تنتقضى هذه الالتزامات أو تسقط لأى سبب من الأسباب الآتية :

(أ) عدم قانونية أو صلاحية أو نفاذ شروط عقد التمويل أو أى ضمانة لالتزامات المقرض بموجب هذا العقد .

(ب) فقدان الأهلية أو انعدام الكفاية اللازمة أو التغير فى الموقف القانونى أو النظام الأساسى للمقرض أو البنك أو أى ضامن آخر ،

(ج) تصفية أو اعسار المقرض أو أى ضامن آخر ،

(د) سماح البنك بأى مهمنة ، أو أى ترتيب يدخل فيه البنك أو تسوية يقبلها بما يكون من شأنه تعديل حقوق البنك بموجب عقد التمويل أو أى اتفاق ضمان ،

(هـ) أحجام البنك أو تأخره فى استخدام أى حق من حقوقه التى يكفلها له عقد التمويل ضد المقرض ،

(و) أى طرف آخر قد يسقط التزامات الضامن بخلاف وفائه بتلك .

٣/٢ - تظل هذه الضمانة سارية وباقية الى أن يتم سداد المبالغ المضمونة

بالتكامل .

٤/٢ - يوافق الضامن على ما يأتى الى ان يتم سداد المبالغ المضمونة

بالتكامل :

(أ) انه لن يسعى لتنفيذ أى التزام يستحق له على المقرض ويكون ناشئا

عن وفاء الضامن بالتزاماته بسوجب هذه الاتفاقية ،

(ب) أنه سيدفع للبنك جميع الحصص النسبية فى حالة التصفية أو التى

تسلمها بخلاف ذلك من /أو لحساب المقرض فيما يتعلق بأى من

الالتزامات المشار إليها بالبند (أ) السابق ، ويستخدم البنك تلك

المدفوعات فى تخفيض المبالغ المضمونة القائمة بالترتيب الذى يقرره .

٥/٢ - فى حالة قيام الضامن بعد توقيع هذه الاتفاقية بمنح أى طرف ثالث

ضمانا للوفاء بأى من التزامات ديونه الخارجية أو منحه أى أفضلية أو أولوية

خاصة بذلك الضمان فسيكون على الضامن أن يخطر البنك بذلك وان يمنحه

(إذا ما طلب البنك ذلك) ضمانة متساوية للموافء بالتزاماته تحت هذه الاتفاقية

أو يكون ملزما بإعطائه أفضلية أو أولوية معادلة .

ولا تطبق أحكام هذه المادة ٥/٢ على أى امتياز لبائع أو على أى تكليف

يتضمن فقط سعر شراء أى أراضى أو أصول .

(مادة ٣)

نفاذ الضمان

١/٣ - تكون شهادة البنك الخاصة بأى تقصير أو تخلف من جانب

المقرض عن دفع أى مبلغ مضمون شهادة قاطعة وحاسمة قبل الضامن باستثناء

أى غفلة أو خطأ ظاهر .

٢/٣ - يوافق الضامن على دفع جميع المبالغ المستحقة بموجب هذه الاتفاقية كاماة وخالية من أى مقاصة أو مطالبة مقابلة • ويجوز للبنك وضع هذه الضمانة موضع التنفيذ عند تقديمه للالتبات الذى يدعم مطالبته ويبيان بأسباب هذه المطالبة •

٣/٣ - فى حالة قيام البنك بالمطالبة وفقا لاتفاقية الضمان فيمكن للضامن أن يدفع للبنك على الفور كل المبالغ المتأخرة المضمونة وكذلك المبالغ المستحقة الدفع وفقا للمادة ٢/٤ من عقد التمويل وفاء لالتزاماته الواردة فى اتفاق الضمان هذا واذا قام الضمان بهذا الدفع فان البنك سيتحول للضامن بنسب على طبه وعلى نفقته حقوقه الواردة فى عقد التمويل أو أى ضمانات أخرى منجها المقرض للضامن •

(مادة ٤)

ضمان المجموعة الاقتصادية الأوربية

هذا الضمان مستقل عن أى ضمان أعطى للبنك من المجموعة الاقتصادية الأوربية ويتنازل الضامن عن أى حق فى مساهمة أو تعويض ضد المجموعة الاقتصادية الأوربية وفى حالة سداد أى مبلغ للبنك تحت حساب أى التزام مضمون بهذا الاتفاق بواسطة المجموعة الاقتصادية الأوربية وفقا لضمانها فيكون للمجموعة الاقتصادية الأوربية الحق فى استرداد القيمة التى دفعت من الضامن •

(مادة ٥)

تعديل العقد المالى

١/٥ - طبقا للبند ٥ - ٢ لاتفاق الضمان هذا فان البنك قد يجرى أية تعديل على العقد المالى والذى لن يترتب عليه زيادة فى حجم المبالغ المستحقة الدفع أو أى التزامات بالنسبة للمقرض على أن يبلغ الضامن بهذا التعديل •

٢/٥ - يجوز للبنك أن يمد أجل سداد أى مبلغ مضمون لفترة قد تمتد الى ثلاثة وأى امتداد لموعد السداد لا بد أن يخطر به الضامن •

٣/٥ - لا يجوز للبنك ان يغير أو يعدل شروط عقد التمويل الا كما ورد بالبند ١-٥ ، ٢-٥ أو بالموافقة الكتابية المنسقة للضامن والذي لا يجوز له ان يرفض منح هذه الموافقة الا بأسباب مقبولة .

(مادة ٦)

الضرائب والرسوم والمصروفات

١/٦ - يتحمل الضامن أى ضرائب أو نفقات مالية أو أى مصاريف أخرى ناشئة عن ابرام أو تنفيذ اتفاق الضمان هذا . ووفقا للمادة ١٥ من البروتوكول فان الضامن يقوم بالسداد دون حجز أو خصم أى مبالغ تحت حساب أو باسم الضرائب أو النفقات المالية .

(مادة ٧)

القانون والسلطة القضائية

١/٧ - القانون :

يخضع اتفاق الضمان هذا - من حيث الشك والالمضمون - ويفسر في كل الحالات طبقا للقوانين المعمول بها في انجلترا .

٢/٧ - مكان الأداء :

مكان الأداء لاتفاق الضمان هو مقر البنك .

٣/٧ - السلطة القضائية :

يتقدم الأطراف المعنية بهذا الاتفاق للتقاضى فقط أمام محكمة العدل التابعة للمجموعة الأوروبية للنظر في جميع المنازعات الناتجة عن اتفاق الضمان هذا ويتنازل الأطراف موضع هذا العقد عن كافة الحصانات والامتيازات التي يتمتعون بها في أى بلد ضد السلطة القضائية لمحكمة العدل التابعة للمجموعة الأوروبية .

وتكون قرارات محكمة العدل التابعة للمجموعة الأوربية والمشار إليها بالمادة ٧-٣ قرارات نهائية ومنزومة لكافة الأطراف دون أى تحفظ .

٤/٧ - عنوان الضامن للخدمة :

يعين الضامن سفير جمهورية مصر لدى المجموعة الأوربية (من وقت لآخر)
وعنوانه ٥٢٢ أفينو لويس ١٠٥٠ بروكسل ليكون مفوضاً عنه بغرض قبول
الخدمات نيابة عنه وذلك بالنسبة للأمر القضائي والاختار والأمر والأحكام
القضائية أو الاجراء القضائي الآخر وتعتبر الخدمة الموعداة وفقاً لهذا التفويض
خدمة جيدة . وترسل صور من كل هذه المستندات الى وزارة التعاون
الدولى على عنوانها الوارد بالمادة ٨-١

(مادة ٨)

احكام ختامية :

١/٨ - الاخطارات :

الاخطارات والاتصالات الواردة فيما بعد (فيما عدا ما ينشأ عن التقاضى)
للضامن أو البنك تتم بواسطة التلكس والبرقية والخطاب المسجل أو الخطاب
بعلم الوصول موجه الى كل منهم بالذات على عنوانه .

المذكور أدناه أو أى عنوان لم يسبق أن أخطر به أى طرف الطرف الآخر
كتابة كعنوان بدليل بالنسبة للضامن وزارة التعاون الدولى

٨ شارع عدلى - القاهرة

تلكس رقم ٢٣٢٣٥

١٠٠ شارع كونراد اديناور

بالنسبة للبنك

٢٩٥٠ لوكسمبرج

تلکس ٣٥٣٠

تلى فاكس ٤٣٧٧٠٤

٢/٨ - الديباجات والجداول المرفقة

تشكل الديباجات والجداول جزءا من اتفاق الضمان

جدول (أ) تعريف وحدة النقد الأوروبية

والملاحق التالي مرفق بهذا العقد

ملحق ١ التعريف بالسلطة

اتفق الأطراف على تنفيذ هذا العقد من ثلاث صور بالانجليزية

بالنيابة

عن بنك الاستثمار الأوربي

بالنيابة

من جمهورية مصر العربية

عبد العزيز زهوى

وكيل أول الوزارة

الجدول (١) :

تعريف وحدة النقد الأوربية

طبقاً لقرار مجلس المجموعة الأوربية رقم ٧٨/٣١٨٠ المؤرخ ١٨/١٢/١٩٧٨، والمنشور في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوربية في ٣٠ من ديسمبر ١٩٧٨ (رقم ل ٣٧٩) والمعدلة بأمر المجلس رقم ٨٤/٢٦٢٦ في ١٥ سبتمبر ١٩٨١ والمنشور في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوربية في ١٦ سبتمبر ١٩٨٤ (رقم ل ٢٤٧) تعرف وحدة النقد الأوربية على أنها قيمة تعادل المبالغ الموضحة فيما يلي بعملات الدول الأعضاء في المجموعة :

٧١٩ر-	مارك ألماني
٠٨٧٨ر-	جنيه استرليني
١٣١ر	فرنك فرنسي
١٤٠ر-	ليرة ايطالية
٢٥٦ر-	جولد هولندي
٣٧١ر	فرنك بلجيكي
١٤ر-	فرنك لوكسمبورجي
٢١٩ر-	كرون دانمركي
٠٠٨٧١٠ر-	جنيه ايرلندي
١١٥ر	درخمة يوناني

وربما تتغير مكونات وحدة النقد الأوربية كما في المادة ٢ من القرار

رقم ١٩٧٨/٣١٨٠

وعند سريان هذا التعديل تطبق وحدة النقد المعدلة على كل ما يلها من الالتزامات المترتبة أو التي تترتب على هذا العقد .

وإذا حدث في أى وقت أن قرر البنك إيقاف التعامل بوحدة النقد الأوروبية في كلا من النظام النقدي الأوربي (الذى أسس بقرار المجلس الأوربي في ٥ ديسمبر ١٩٧٨) وكوسيلة لتسوية العملات بين هيئات النقد المركزية للدول أعضاء المجموعة الأوروبية وكأداة لتسوية العملات بين مؤسسات المجموعة الأوروبية والمؤسسات الأخرى المشكلة بطريق أو استنادا الى المعاهدات المنشأة للمجموعة الأوروبية ، وعندئذ يقوم البنك باخطار المقرض بذلك ، وبالنسبة لجميع الالتزامات المبنية على وحدة النقد الأوروبية التي تمت وتتم وفقا لهذا الاتفاق سوف تخضع لهذه التعديلات ، وسيتم استبدال وحدة النقد الأوروبية ليحل محلها المبالغ التي تكونت منها الوحدة طبقا لآخر قرار لمجلس المجموعة الأوروبية قبل تاريخ هذا الاخطار .

ويجب أن تطابق قيمة وحدة النقد الأوروبية بالنسبة لأى عملة متاحة للقيمة المحددة بواسطة لجنة المجموعة الأوروبية على أساس أسعار سوق الصرف اليومية وفى حالة وجود أخطاء فى هذا القرار ، فإن قيمة وحدة النقد الأوروبية بالنسبة لأى عملة متاحة ستكون متساوية للمبلغ المعادل بهذه العملة الواردة فى القائمة فى الفقرة الأولى أعلاه .

وتتاح القيمة اليومية لوحدة النقد الأوروبية بالنسبة للعملات الأخرى كل يوم ونشر فى الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية .

وزارة الخارجية

قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤ بشأن الموافقة على اتفاق الضمان بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوربي بمبلغ ٢٥ مليون وحدة نقد أوروبية للبنك المصري لتنمية الصادرات الموقع في القاهرة ولوكسبورج بتاريخ ١٩٨٩/١/١٦ ، ٨٩/١/١٢ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٨ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق الضمان بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوربي بمبلغ ٢٥ مليون وحدة نقد أوروبية للبنك المصري لتنمية الصادرات الموقع في القاهرة ولوكسبورج بتاريخ ١٩٨٩/١/١٦ ، ٨٩/١/١٢ ؛

ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٩/٦/٢٨

صدر بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . / أحمد عصمت عبد المجيد